Funded by the European Union

Greater Amman Municipality

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Swiss Agency for Development and Cooperation SDC

MC2CM

مشروع الهجرة بين المدن المتوسطية

حوار، معرفة، عمل

لقاء التعلّم من النظراء- ورقة مواضيعية

كيفية بناء المعارف حول الهجرة الحضرية:

أدوات وممارسات مبتكرة لمواجهة التحديات المقترنة بالبيانات

صيغت ورقة المعلومات الأساسية هذه بقلم هادي عساف، استعداداً للقاء التعلّم من النظراء الذي سينعقد في عمّان، يومي 19 و20 آذار/مارس 2019، ضمن إطار مشروع الهجرة بين المدن المتوسطية، بعنوان *"كيفية بناء المعارف حول الهجرة الحضرية: أدوات وممارسات مبتكرة لمواجهة التحديات المقترنة بالبيانات"*.

تعرّف الوثيقة بمفاهيم عامة، مع توفير إطار أساسي لمناقشة تحديات البيانات في مجال سياسات استقبال المهاجرين ودمجهم على مستوى المدينة. يُقصد بالأمثلة الواردة في هذه الوثيقة أن تكون توضيحية لبعض الخطوات التي سبق واتّخذت في المجال المذكور. جديرٌ بالذكر أنّه سيتمّ التوسع في المفاهيم الواردة ضمن الوثيقة خلال المناقشات في الاجتماع.

المقدّمة والإطار العام

لطالما كانت الهجرة ميزةً تاريخيةً أساسيةً في المنطقة المتوسطية، سواء أبين المناطق، أي من شمال أفريقيا والشرق الأوسط إلى أوروبا ومنطقة الخليج، أم ضمن المنطقة الواحدة، أي من سوريا إلى لبنان ومن مصر إلى الأردن. مع ذلك، خلال السنوات الأخيرة، تتعرّض الحكومات من كلتا ناحيتي

ICMPD International Centre for Migration Policy Development

UCLG United Cities and Local Governments

UN-HABITAT FOR A BETTER URBAN FUTURE

المتوسط، لا سيّما على المستوى المحلي، لضغوطات متزايدة تؤثّر في قدرتها على استقبال المهاجرين واللاجئين واستضافتهم، وذلك نتيجة التدفقات المتأتية عن النزاعات والظروف الاقتصادية الصعبة في جنوب وشرق المتوسط وأفريقيا جنوب الصحراء.

لا يخفى على أحد أنّ تدفقات الهجرة المختلطة تتمركز في المدن، لا بل إنها من أبرز أسباب التوسّع العمراني السريع. في هذا الإطار، بات التعامل مع التدفقات الأخيرة للمهاجرين واللاجئين يفوق قدرات العديد من مدن المنطقة ومواردها (لا سيّما في الأردن، ولبنان، واليونان، وإيطاليا، وألمانيا)[1]. فتواجه هذه المدن تطوّرات مستمرة على المستوى المحلي، وتدفقات متواصلة من الهجرة الوافدة والخارجة، فضلاً عن تواجد فئات سكانية ضعيفة، يصعب الوصول إليها، على أراضيها. من هنا، لا ريب في أنّ هذا الوضع يؤدي إلى تحديات على صعيد تأمين الخدمات الأساسية للجميع، وتعزيز دمج الوافدين الجدد، والنهوض بتطبيق هدف التنمية المستدامة 11 بشأن المدن والمجتمعات المحلية المستدامة، فضلاً عن أهداف التنمية المستدامة 1، 7، 15، 16 و17. إلى جانب ذلك، يعتمد تطبيق الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، في جزءٍ منه، على مدى تحمّل السلطات المحلية والإقليمية للهجرة، وهي مسألة باتت ملحة جداً في المنطقة المتوسطية.

مع ذلك، تعتمد فعالية السياسات، لا سيّما في ما يتعلق باستقبال المهاجرين ودمجهم، بدرجةٍ كبيرة، على مدى الوصول إلى المعلومات الدقيقة والمحدّثة. لكنّ القدرة على إجراء تحليلات دقيقة وفي حينها لاتجاهات الهجرة تصطدم بعوائق عدّة على المستوى المحلي، لا سيّما تدني قدرات جمع البيانات، وعدم توفّر مجموعات بيانات شاملة ومفصّلة حول مواضيع مثل التعليم، ومكان الإقامة، وتركيبة الأسر واليد العاملة، بالإضافة إلى التغييرات التي تحدث مع الوقت. بطبيعة الحال، يخلّف هذا الأمر تأثيراً مباشراً على مدى تطبيق سياسات الدمج ورصدها بشكلٍ فعال. من هنا، من الضروري أن تقوم الحكومات، بمستوياتها كافة، بصياغة وتطبيق سياسات هجرة قائمة على الأدلة، ترتكز لا على البيانات الوطنية فحسب بل على المحلية منها أيضاً دعماً لإعداد سياسات هادفة.

بالإضافة إلى ذلك، بهدف مكافحة خطاب الكراهية والتمييز، على الحكومات تعزيز خطاب متوازن بشأن الهجرة، يرتكز على مساهمات المهاجرين واللاجئين في القطاع الاقتصادي وسوق العمل، وتقييم الأثر على أنظمة الرعاية الاجتماعية. لكنّ القيود المفروضة على مدى توفّر البيانات ودقتها ونوعيتها في المنطقة المتوسطية تعرقل إمكانية صياغة سياسات هادفة، فتبقى هذه الأخيرة، بدرجة كبيرة، أسيرة التصورات العامة والأجندات السياسية.

[1] https://www.uclg.org/sites/default/files/syrian_refugees_report._uclg_middle_east_working_group_1.pdf

ا. البيانات المتعلقة بصنع السياسات ورصدها

1. الصلة بين الوطني والمحلي

تندرج سياسات الهجرة والموازنة المخصصة لها ضمن نطاق الحكومات الوطنية، فتقتطع موارد كبيرة من الحكومات المحلية لتلبية احتياجات المهاجرين والمجتمعات المضيفة على المستوى المحلي (اليونيسكو 2016). فتجد هذه الأخيرة نفسها في صدارة مهمّة تقديم الخدمات. لكن تبعاً لنموذج الحوكمة المطبّق ومستوى اللامركزية، غالباً ما تكون قدرة الحكومات المحلية على التصرف محدودةً في مجالات السياسات الاجتماعية، والإسكان، والتوظيف، والتربية[2].

تتمتّع المدن، بصفتها المستوى الحكومي الأقرب إلى المواطنين، بإلمامٍ وخبرة بالمستوى المحلي، وبإمكانها التواصل بفعالية مع السكّان المهاجرين من خلال النقابات العمالية، ومنظّمات أصحاب العمل، وجمعيات المهاجرين، والمدارس، ومراكز التدريب. من هذا المنطلق، طبّقت البلديات في المنطقة سياسات دمج ناجحة إما بالتنسيق مع السلطات الوطنية، أو استكمالاً لجهودها، أو بمعزلٍ عنها.

على سبيل المثال، طبّقت السلطات المحلية في هولندا والسويد، سياسات دمج مفصّلة بحسب الحالة على المستوى المحلي، في دورٍ مكمّل للسياسات الوطنية، فيما طوّرت مدن بازل وبرن وزيورخ في سويسرا سياسات دمج في ظلّ غياب السياسات الوطنية.[3] أما في شمال أفريقيا، فغالباً ما تنسج بلديات طنجة وسوسة شراكةً مع أصحاب المصلحة المحليين والمجتمع المدني للتعويض على انعدام استراتيجيات الدمج على المستوى المحلي.

هذا من جهة. أما من جهة أخرى، فيمكن لأنظمة الحوكمة المتعدّدة المستويات أن تساهم في استدامة عملية جمع البيانات وتحليلها بهدف صياغة السياسات على المستوى المحلي. من هذا المنطلق، يمكن أن يضمن التنسيق بين المؤسسات والشراكات المحلية مع أصحاب المصلحة، كمنظّمات المجتمع المدني، بما فيها جمعيات المهاجرين، والمؤسسات البحثية (كالجامعات وخلايا التفكير)، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية، تنسيق البيانات التي تمّ جمعها وتبادل المعلومات كما يجب.

---

[2] اجتماع النظراء ضمن إطار مشروع الهجرة بين المدن المتوسطية بشأن التنسيق بين المؤسسات في مجال حوكمة الهجرة: نحو توطيد التعاون المتعدّد المستويات، ليون 2017.

[3] Jane Lethbridge; 2016; Migration and local authorities: impact on jobs and working conditions.

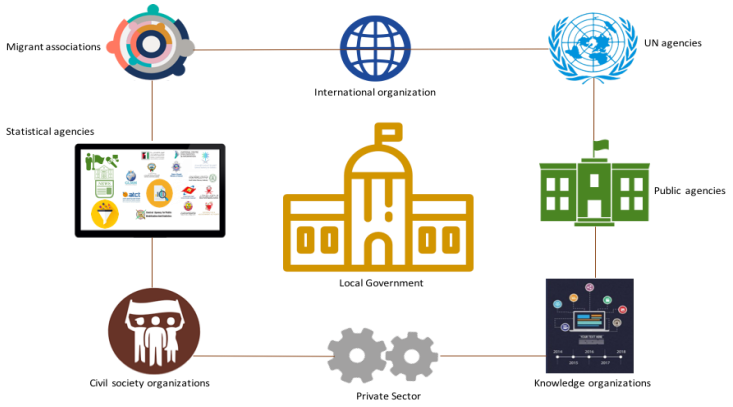

الصورة 1- التنسيق المتعدّد المستويات على المستوى المحلي

2. صنع السياسات

صنع السياسات هي حلقة من الخطوات تشمل تحديد جدول الأعمال، وتصميمه، وتطبيقه، وتقييمه، واستخلاص الدروس منه. فلا يخفى على أحد أنّ المدن بحاجة إلى بيانات لدعم عملها، بهدف تطبيق سياسات هادفة، تمّ اختبارها وتحسينها. من هذا المنطلق، لا يُعتبر توافر البيانات أساسياً لصنع السياسات فحسب، بل لتقييمها ورصدها أيضاً.

في ما يتعلق بالدمج على المستوى المحلي، يجدر بالبيانات والمؤشرات المستهدفة أن تساعد في تحديد احتياجات السكان المحليين والمهاجرين بهدف تحسين مستوى تقديم الخدمات وتنويعها، وتلبية الاحتياجات المحدّدة. في هذا الإطار، يمكن للبيانات أن تدعم عملية الدمج الاجتماعي بكلّ فعالية وتضمن مراعاة الشرائح السكانية كافةً بشكلٍ عادلٍ عند تصميم السياسة. فضلاً عن ذلك، يجدر بالبيانات أن تشكّل أيضاً أساساً لرصد مدى كفاءة السياسات وتقييمها، لا سيّما في حالات التنوّع المتزايد، حيث تكون المدن بحاجة إلى استيعاب احتياجات فئات متزايدة ومتنوّعة من السكان.

هنا، لا بدّ من تناول أربعة أبعاد أساسية للهجرة وتقييمها استناداً إلى بيانات خاصة بصياغة سياسات الهجرة والتخطيط على المستوى المحلي:

أ) اتّجاهات الهجرة (الأعداد والتدفقات) ومواصفات المهاجرين مع الوقت
ب) التأثير على قطاعات السياسات العامة (مثلاً التربية، الصحة، الحماية الاجتماعية، الحضرنة)
ت) حوكمة الهجرة (مثلاً السياسات، التشريع، المؤسسات، البرامج)
ث) التعاون المتعدّد المستويات (مثلاً المساعدة الموفّرة للحكومات المحلية، عمليات التعاضد والتآزر، اتّساق السياسات)

الصورة 2- مختلف مراحل حلقة صياغة السياسة، بدعمٍ من البيانات والمعلومات والمعارف. المصدر: الوكالة الأوروبية للبيئة.

على سبيل المثال، بناءً على تقييم الاحتياجات، يدفع هدف السياسة بالحكومة المحلية إلى صياغة إجراء سياساتي معيّن. بعد صياغة السياسة وتطبيقها، يتمّ تقييم الإجراء المذكور لمعرفة ما إذا كان قد حقّق أهدافه المرجوة والهدف العام بفعالية أم لا. أما تقييم أثر السياسة، فيؤدي إلى تحسينات تطال تصميم السياسة، وتساعد في تحديد قضايا أخرى. مثلاً، تساعد المؤشّرات في تقييم أداء السياسة من خلال مقارنة البيانات التي تتناول معدّل الرسوب الدراسي للأطفال القادمين من خلفية هجرة، قبل تعديل السياسة وبعدها، ومقارنة معدّل التقدّم في تحقيق الهدف المرغوب.

3. المؤشّرات

يرتبط اختيار مؤشّرات جمع البيانات وتصميمها، ارتباطاً وثيقاً، بأهداف السياسات. فتفكّك المؤشّرات أهداف السياسات إلى أهداف خاصة محدّدة، وتدعم عملية رصد التقدّم، كما تشكّل مصدراً أساسياً للمعلومات عند تقييم النتائج. على سبيل المثال، يمكن أن تدعم المؤشرات عملية تقييم السياسة بطريقة هادفة. فدراسة أداء التلاميذ بناءً على خلفيتهم، كمهاجرين أم لا، قد تساعد في تحديد

الاحتياجات المحدّدة، وتعديل السياسات المطبّقة، وتقييم مدى كفاءة السياسات الجديدة. فتُستخدم المؤشّرات لتحديد آثار السياسة، وقياس كفاءتها، وتحديد التغييرات المقبلة بطريقة دامجة، وبالتالي:

- تحديد آراء أصحاب المصلحة المعنيّين وأفعالهم
- تعزيز الشفافية والمساءلة المتعلقة بعمليات الحوكمة
- إرساء أساس لإجراء تحليل مقارن عبر مختلف المواقع ومجالات السياسات

المربّع 1: مؤشّرات الهجرة الأساسية

1. بلدان المنشأ/المقصد الخاصة بالمهاجرين
2. مناطق أو مدن المنشأ/المقصد الخاصة بالمهاجرين
3. معدّلات التوظيف في صفوف المهاجرين (الجنس، الفئة العمرية)
4. النشاط الاقتصادي وظروف العمل (القطاع،الوظيفة، المدخول)
5. جمعيات المهاجرين ومنظّمات المجتمع المدني العاملة مع/على شؤون المهاجرين
6. التحصيل العلمي للمهاجرين (نسبة حضور الصفوف، استكمال الدراسة، مجالات التخصص)
7. المعلومات في مجال الصحة: الوصول إلى الصحة وخدمات الرعاية الصحية
8. البرامج الاجتماعية: السكن، برامج التغذية، التوظيف إلخ. الموفّرة للمهاجرين
9. التحويلات المالية: (توزيعها، استخدامها، والادخار)

II. مصادر بيانات الهجرة

لا ريب في أنّ جمع البيانات وتحليلها بشكلٍ مناسب يمكن أن يدعم عمل السلطات المحلية في المنطقة المتوسطية بشكلٍ فعال، لا سيّما في مجال سياسات الدمج، والتخطيط، والتنمية. فضلاً عن ذلك، تساهم البيانات التي يتمّ تجميعها محلياً في تعزيز المعارف العالمية وإثراء النقاشات حول أثر الهجرة على المستوى المحلي، مع تسليط الضوء على احتياجات المدن وتدابيرها.

لكنّ هذا الأمر لا يشترط استخدام مصادر البيانات الحالية بشكلٍ فعال فحسب، بل تطوير طرق وتقنيات جديدة أيضاً لجمع البيانات وتحليلها. فضلاً عن ذلك، قد تصطدم عملية جمع البيانات بصعوبات جمّة في أوضاع معيّنة، كالبيانات المتعلقة بالعمالة غير النظامية وعدم ظهور بعض فئات

المهاجرين في البيانات. من هنا، بالإضافة إلى مصادر بيانات الهجرة التقليدية، حسّنت بعض البيانات المبتكرة مثل "البيانات الضخمة" جدول البيانات المتعلقة بالهجرة.

تتفرّع معلومات الهجرة وبياناتها من مجموعة متنوّعة من المصادر: **الإحصائية والإدارية والمبتكرة**. في ما يلي، نوجز فئاتها ونقاط قوّتها وحدودها.

إحصاءات السكان والمساكن ومسوح الأسر المعيشية.	1. **البيانات الإحصائية**	
قيود السجل الإدارية، رخص الإقامة، عبور الحدود.	2. **البيانات الإدارية**	
الهواتف الجوالة، التحويلات النقدية، المنصات الإلكترونية مثل وسائل التواصل الاجتماعي، خدمات الدفع الإلكترونية، أجهزة الاستشعار والقياس الرقمية كالصور الملتقطة عبر الأقمار الصناعية.	3. **البيانات المبتكرة**	

1. البيانات الإحصائية

تنطوي التعدادات السكانية ومسوح الأسر المعيشية على عدة قيود تحول دون تأمين إحصاءات دقيقة بشأن الهجرة. فمثلاً، لا يتمّ تحديث بيانات التعدادات السكانية بانتظام، بل تُجمع بمعدّل كلّ عشر سنوات. بالإضافة إلى ذلك، يتضمّن تصميم التعدادات السكانية عدداً محدوداً من الأسئلة المتعلقة بالهجرة التي لا تقدّم معلومات مفصّلة. كذلك، تحتسب التعدادات السكانية الأشخاص المتواجدين في البلاد وقت إجراء التعداد، مقدّمة لمحةً عن أعداد في وقت معيّن، عوضاً عن تمثيل شامل ومفصّل لتدفقات الهجرة.

تجدر الإشارة إلى وجود نوعين من المسوح التي تُستخدم لتحليل الهجرة المحلية: مسح المسافرين الذي يتمّ إجراؤه عند حدود الدولة المعنية، ومسوح الأسر المعيشية التي تتضمّن:

أ) مسوح اليد العاملة

ب) مسوح دخل الأسر

ت) مسوح الصحة

ث) المسوح الديموغرافية

ج) المسوح التخصصية حول الأسر المعيشية المهاجرة

لا تركّز الفئات الأربع الأولى على الهجرة تحديداً، ولكنها غنية ببيانات ومعلومات عن الهجرة (من حيث عدد الأجانب، والأجور وفقاً للجنسية، والطلاب المهاجرين). لكن لما كان المهاجرون يمثّلون نسبةً متدنية من إجمالي عدد السكان بشكلٍ عام، فقد لا يكون حجم العيّنة كبيراً بما يكفي لتوفير تحليل متعمّق وذي صلة.

2. البيانات الإدارية

يمكن للسجلات الإدارية المحدّثة بانتظام أن تدعم عملية تحليل الأعداد والتدفقات المتعلقة بالهجرة على المستوى المحلي. كما يمكن تحسين البيانات الإدارية المحلية في هذا المنظور من خلال بناء القدرات في إدارة السجلات والمعلومات، وتحسين مستوى التنسيق المتعدّد المستويات مع بقية الهيئات الحكومية المسؤولة عن جمع البيانات.

المربّع 2: السجلات الإدارية

1. السجلات الإدارية: سلطات وإدارات على مستوى الدائرة/المحلة/الإقليم، الحكومة الوطنية- وزارات العمل والصحة والتعليم.
2. المعلومات التي يتمّ جمعها عند الحدود والموانئ: تقدّم البيانات حول عمليات عبور الحدود معلومات عن تدفقات الهجرة الوافدة والخارجة. لكنّ تنوّع مستويات الضبط والمراقبة عند الحدود وتقييد القدرات الإدارية تحدّ من إمكانية التوسّع في استكشاف البيانات.
3. مصادر إدارية أخرى: رخص الإقامة (عدد المهاجرين المسجلين) ورخص العمل (عدد العمّال المهاجرين).

تجدر الإشارة إلى أنّ البيانات الإدارية تعكس الاحتياجات الإدارية. فتحتسب السجلات الإجراءات الإدارية وليس الأرقام الفردية: مثلاً لا يعكس عدد رخص الإقامة الصادرة في سنة محدّدة، بالضرورة،

عدد المهاجرين الذين دخلوا إلى الدولة المعنية في تلك السنة. كما يمكن لشخص واحد أن يتلقى، في خلال سنة، أكثر من رخصة إقامة واحدة (عبر تجديد الإقامة أو تغيير نوع التأشيرة)، وفي بعض الحالات، يمكن أن تغطي إقامة واحدة أسرة الشخص المعني والأشخاص العالة عليه. من هنا، لا تُعتبر الإحصاءات الناتجة عن السجلات الإدارية معادلة لوضع الهجرة على الأرض.

3. البيانات المبتكرة

بدعمٍ من التقدّم التكنولوجي السريع والاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية المتطوّرة، أصبحت مصادر القطاع الخاص اليوم توفّر بيانات ذات صلة بالهجرة. فتشير البيانات الضخمة إلى كمية كبيرة من البيانات الناتجة عن أجهزة رقمية، مثل منصّات الإنترنت، والهواتف الجوالة، وخدمات إرسال الحوالات عبر الإنترنت. كما تُستخدم سجلات تفاصيل المكالمات، وهي سجلات رقمية مجهولة الهوية تجمعها شبكات الهاتف الجوال، في مجال الهجرة.

المربّع 3: بيانات الهجرة المحسّنة قد تثمر عن منافع حقيقية بالنسبة إلى المهاجرين والحكومات

- الهجرة إلى الخارج: في أستراليا، تُستخدم البيانات لتحديد الأجانب ذوي المجموعة المحدّدة من المهارات وتحفيزهم على الهجرة إلى أستراليا وتقليص الفجوات في مجال اليد العاملة. بين 2005 و2015، كان عدد الوظائف التي يشغلها عمال مهاجرون بكفالة صاحب عمل يرتفع بمعدّل 15% تقريباً كلّ سنة.
- دمج المهاجرين ومساهماتهم: إنّ استخدام البيانات لمطابقة مهارات المهاجرين مع الوظائف المناسبة قد يزيد من مدخول المهاجرين ذوي المهارات المرتفعة بحوالى 5- 7 مليار يورو في الاتحاد الأوروبي وحده.
- الحماية: يمكن أن تساهم التدخلات القائمة على البيانات في مضاعفة عدد حالات الإتجار بالبشر المكتشفة. قد يوفّر هذا الأمر دعماً إضافياً لحوالى 150 ألف ضحية.

المصدر: المنظّمة الدولية للهجرة و McKinsey & Company ؛ 2018

III. التحديات والفرص

1. التحديات

في العديد من الدول المتوزّعة عبر المنطقة المتوسطية، لا تملك الحكومات المحلية والإقليمية إلا قدرات محدودة للوصول إلى البيانات ذات الصلة بالهجرة وتجميعها وتصنيفها وتحليلها. تعكس هذه القدرة المتدنية على جمع البيانات محلياً ضعفاً في أنظمة التنسيق بين المؤسسات وغياباً لمفهوم اتّساق

السياسات. فيوجد هذا الأمر بدوره مستويات متعدّدة من عمليات جمع البيانات بشكلٍ منفصل، مما يؤدي إلى ثغرات في البيانات وتكرّرها. مع ذلك، تساهم البيانات المحلية أيضاً في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى إنتاج تقديرات إجمالية ودقيقة عن تدفقات الهجرة بطريقة نظامية ومنهجية.

تفتقر السلطات المحلية إلى الموارد والمعارف التقنية المطلوبة، ناهيك عن الصعوبة التي تواجهها في مجال التواصل مع المهاجرين الذين يبدون، في العديد من الحالات، تمنّعاً عن المشاركة في آليات التنسيق الرسمية بسبب وضعهم القانوني والاجتماعي الهش. من هذا المنطلق، من الضروري على الحكومة المحلية بناء الثقة وإنشاء فسحات حوار مع المهاجرين بهدف التواصل مع هذه الفئة من السكان ودمجها.

يمثّل المهاجرون غير الموثّقين والقطاع غير النظامي تحدّياً متزايداً بالنسبة إلى السلطات الوطنية والمحلية على السواء. مع ذلك، يمكن للمدن والحكومات المحلية تطبيق برامج تسجيل محلية، كطريقة للإنابة عن رخص الإقامة أو العمل، على أن يتمّ التعامل مع المهاجرين بصرف النظر عن وضعهم القانوني، بهدف احتساب مدى تواجد المهاجرين غير الموثّقين. تسلّط هذه المعلومات الضوء على الحالات الضعيفة وغير المرئية من الناحية الاجتماعية، كما تدعم عمل السلطات المحلية لضمان وصول الجميع إلى الحقوق والخدمات. في هذا المنظور، يمكن للسلطات المحلية أيضاً دراسة القيمة الإضافية للبيانات المحلية في ما يتعلق بقضايا معيّنة، كاستهلاك الكهرباء، والنقليات العامة، والنفايات الصلبة، والطلاب، والمساحات العامة.

2. الفرص

بإمكان السلطات المحلية، على مستواها المحلي، تطوير آليات لتبادل البيانات والمعلومات بالتعاون مع أصحاب المصلحة المحليين (منظّمات المجتمع المدني، والجامعات، والمنظّمات الدولية). كما يمكنها جمع البيانات من المجتمعات المحلية من خلال أنظمة الرصد المجتمعي، وهي أداةٌ مستخدمة لجمع بيانات محلية بغية وضع الخطط القائمة على الأدلة. يشمل ذلك إجراء مسوح الأسر المعيشية على مستوى الدوائر، بناءً على مؤشّرات عدة مثل الصحة، والسكن، والتعليم، والتوظيف.

فضلاً عن ذلك، يمكن لأنظمة الرصد المجتمعي والمحلي توفير معلومات عن حلقة الهجرة، ودعم إعداد آليات استجابة محلية مناسبة لتدفقات المهاجرين الوافدة والخارجة، كما هو مبيّن في الجدول أدناه.

بيانات محلية عن تدفقات الهجرة

	الهجرة المتوقعة	الهجرة إلى الخارج	الهجرة الوافدة	هجرة العودة
أنواع المعلومات	تقديرات تدفقات الهجرة في المستقبل	تدفقات الهجرة إلى الخارج، بما في ذلك هجرة اليد العاملة الماهرة (هجرة الأدمغة)	تدفقات الهجرة الوافدة، بما في ذلك الهجرة من الريف إلى المدينة	المهاجرون العائدون والأسر العائدة
القيمة الإضافية بالنسبة إلى صنع السياسات على المستوى المحلي	تدعم عملية التخطيط الاستراتيجي، بما في ذلك البنى التحتية واحتياجات السكن والتعليم	تساعد في تحديد أسباب الهجرة إلى الخارج، والتعرّف إلى أفراد الجاليات وإضفاء الطابع العالمي على المغتربين	تدعم عملية التخطيط الاستراتيجي، لا سيّما ما يتعلق بتوفير الخدمات، والتنقل بين المناطق الحضرية والريفية	تساعد في سياسات إعادة الدمج، وتحديد المهارات والاحتياجات المحلية
حجم الهجرة	تقديرات الهجرة المحتملة	تنامي أعداد المهاجرين	تنامي أعداد المهاجرين	تنامي أعداد المهاجرين العائدين
الأساس المنطقي للهجرة	محفّزات الهجرة في المستقبل	محفّزات الهجرة إلى الخارج/ عوامل الدفع الخاصة بالهجرة	محفّزات الهجرة الوافدة/ عوامل الجذب الخاصة بالهجرة	محفّزات هجرة العودة
الملامح	الملامح الاجتماعية-الاقتصادية للمهاجرين المحتملين	الملامح الاجتماعية-الاقتصادية لجاليات المغتربين	الملامح الاجتماعية-الاقتصادية للمهاجرين الحاليين	الملامح الاجتماعية-الاقتصادية للعائدين
المكان	المكان الهدف بالنسبة إلى المهاجرين المحتملين، في ما يتعلق بالخدمات المحلية، والفرص، والمجتمعات الحالية من المهاجرين المتواجدين فيه	المكان الهدف بالنسبة إلى المهاجرين إلى الخارج، في ما يتعلق بالخدمات المحلية، والفرص، والمجتمعات الحالية من المهاجرين المتواجدين فيه	المكان السابق للمهاجرين الحاليين	المكان السابق للمهاجرين العائدين، بالنسبة إلى جاليات المغتربين
الشبكات	شبكات المهاجرين المحلية (رابطات المهاجرين، أصحاب العمل، المجتمعات المحلية)	طبيعة الارتباط بمكان المنشأ (ارتباط مؤسساتي، أسري، مهني، أو في ما يتعلق بجمعية)	طبيعة الارتباط بمكان المنشأ (ارتباط مؤسساتي، أسري، مهني، أو في ما يتعلق بجمعية)	طبيعة الارتباط بأفراد جاليات المغتربين
القضايا	القضايا المحتملة (الوصول إلى الحقوق والخدمات، الوضع القانوني، التمييز)	القضايا المؤدية إلى الهجرة نحو الخارج والظاهرة خلالها (تغيّر الوضع القانوني، التسجيل، توفير الخدمات)	القضايا المؤدية إلى الهجرة الوافدة والظاهرة خلالها (تغيّر الوضع القانوني، التسجيل، توفير الخدمات)	القضايا المؤدية إلى هجرة العودة والظاهرة خلالها (تغيّر الوضع القانوني، التسجيل)
المساهمات	وفقاً لملامح المهاجرين المحتملين	التحويلات من مكان المنشأ (الحوالات المالية، الروابط الأسرية، هجرة الأدمغة)	مساهمة المهاجرين المحتملين في الاقتصاد المحلي (تطوير المشاريع التجارية، إضفاء الطابع الدولي)	قابلية تحويل الأنشطة والمهارات دعماً للاقتصاد المحلي

المصدر: منقول بتصرّف من كتيّب المبادرة المشتركة بشأن الهجرة والتنمية، والدورة الإلكترونية بشأن الهجرة والتنمية المحلية، الوحدة 1: إدارة الرابط بين الهجرة والتنمية المحلية

توجيهات السياسات: تدابير المدن للوصول إلى بيانات الهجرة- ماذا تفعل مدينتك؟

1. القدرات المحلية:

- هل تملك مدينتك البنى التحتية المناسبة لجمع البيانات ذات الصلة بالهجرة على المستوى المحلي (مثلاً الموارد البشرية، آليات جمع البيانات كمسوح الأسر المعيشية، والتكنولوجيا، والتمويل)؟
- هل من منظمات ومؤسسات محلية أخرى مجهزة بشكلٍ أفضل لجمع بيانات الهجرة على المستوى المحلي؟
  - ✓ إذا أجبت بنعم: هل تفكّر أو هل ستفكّر في نسج شراكة معها لتعزيز عملية جمع البيانات على المستوى المحلي؟
  - ✓ إذا أجبت بكلا: ما هي التحديات التي تواجهها عند نسج شراكات مع أصحاب المصلحة على المستوى المحلي، بما في ذلك على المستويات الحكومية الأخرى والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لتحسين عملية جمع البيانات؟
- هل دعمت مدينتك عملية تطوير قواعد بيانات في وكالات إدارية وحكومية محلية من أجل جمع البيانات وتخزينها وربما تحليلها أيضاً؟
  - ✓ إذا أجبت بنعم: ما كانت الشروط السياسية والإدارية والمالية للاتفاق على هذا التعاون؟ ما هي الدروس المستخلصة من هذه التجربة؟
- ما هي التحديات (السياسية والمالية والإدارية مثلاً) التي تواجهها مدينتك عند طلب بيانات أولية أو ثانوية (مثلاً بيانات التعدادات السكانية، والمسوح، والمقابلات) من منظمات وطنية أو إقليمية أو دولية؟

2. الاعتبارات التقنية:

- كيف تضمن دقة البيانات التي تمّ جمعها؟ متى يتمّ تحديث البيانات؟
- كيف تضمن أنّ البيانات التي تمّ جمعها من وكالات وأقسام مختلفة قابلة للمقارنة؟

- هل ساهمت في دمج السكان المهاجرين ضمن أنظمة الإحصاءات والبيانات المحلية (مثلاً، السجلات، والتعدادات السكانية، ومسوح اليد العاملة والأسر المعيشية)؟
  - ✓ إذا أجبت بكلا: ما هي العوائق التي حالت دون دمجهم؟
- هل دعمت أو فكّرت في دعم وحدة حول الهجرة يمكن إضافتها إلى مسوح الأسر المعيشية الحالية، بما في ذلك مسوح اليد العاملة؟
  - ✓ إذا أجبت بنعم: ما هي الدروس المستخلصة؟
  - ✓ إذا أجبت بكلا: ما هي العوائق أمام تطوير وحدة متخصّصة في شؤون الهجرة؟

المراجع

- المفاهيم والتعريفات ومصادر البيانات الخاصة بدراسة تناولت الحضرنة: خطة التنمية المستدامة 2030، إدواردو لوبيز مورينو، رئيس قسم البحث وتطوير القدرات، الأمم المتحدة- الموئل (2017)
- برنامج ESPON: تدفقات الهجرة وسياسات الدمج: أدلة البيانات وأفضل الممارسات في الاتحاد الأوروبي:

https://www.espon.eu/sites/default/files/attachments/ESPON%20Interact%20Conference%20Migration%20Athens%20Nov%202018%20-%20Final%20Report.pdf

- مجموعة الهجرة العالمية: كتيّب لتحسين إنتاج بيانات الهجرة واستخدامها من أجل التنمية
- Lethbridge Jane: Migration and local authorities, impact on jobs and working conditions (2016)
- المهاجرون والمدن: وجهة نظر الإدارات العامة بشأن الحوكمة المحلية وتوفير الخدمات، شعبة الإدارة العامة وتطوير التنمية/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة- شعبة السكان/ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة- اجتماع فريق الخبراء حول المدن المستدامة، والتنقّل البشري، والهجرة الدولية
- Siar Sheila: A Guide in Generating Local Migration Data

المنظمة الدولية للهجرة:

- تقرير مؤشرات الهجرة العالمية (2018)
- مؤلَّف بعنوان:

More than numbers: How migration data can deliver real-life benefits for migrants and governments (2018)

- بوابة بيانات الهجرة: https://migrationdataportal.org/themes/migration-data-sources

مبادرة الأمم المتحدة المشتركة بشأن الهجرة والتنمية:

- توجهات بشأن دمج الهجرة ضمن التعاون اللامركزي من أجل تحسين إدارة الهجرة تحقيقاً للتنمية المحلية
- توجهات بشأن تعميم الهجرة ضمن خطط التنمية المحلية
- توجهات بشأن جمع البيانات على المستوى المحلي لتحسين إدارة الهجرة من أجل التنمية
- الكتيّب والدورة الإلكترونية بشأن الهجرة والتنمية المحلية، الوحدة 1: إدارة الرابط بين الهجرة والتنمية المحلية

منظمة العمل الدولية:

- نظرة جديدة إلى النموّ الاقتصادي: نحو منتجات عربية منتجة وشاملة. بيروت (2012)
- Tayah, Marie-José: Decent work for migrant domestic workers: Moving the agenda forward. Geneva (2016)